ISSN E.2958-6941 ,ISSN P.1818-1074 Vol. 21 Issue. 86 December. 2025

http://journals.uokerbala.edu.iq/index.php/ijas/index
Iraqi Journal for Administrative Sciences
المجلة العراقية للعلوم الإدارية

The Impact of Governance Indicators on Accounting Conservatism: An Analytical Study of the Iraqi and Arab Banking Sector

Ameer Hazem Abdul Rahman*[1]

أثر مؤشرات الحوكمة على التحفظ المحاسبي: دراسة تحليلية على القطاع المصرفي العراقي والعربي

امير حازم عبد الرحمن*[1]

1. College of Administration and Economics, Department of Accounting, University of Mosul, Iraq, Nineveh, Email: amer_hazem@uomosul.edu.iq ***Correspondent author**

1. كلية الإدارة والاقتصاد، قسم المحاسبة، جامعة الموصل، العراق – نينوى. *المؤلف المراسل

CC BY NC ND

Article information

Article history: DD/MM/YY
Received: 23/10/2025
Accepted : 19/11/2025
Available online: 04/12/2025

Keywords: governance, accounting conservatism, non-performing loan index

تاريخ الاستلام: 2025/10/23
تاريخ قبول النشر: 2025/11/19
تاريخ النشر: 2025/12/04

الكلمات المفتاحية
الحوكمة، التحفظ المحاسبي، مؤشر القروض المتعثرة

Abstract **DOI: https://doi.org/10.71207/ijas.v21i86.4576**

This research aims to study the impact of international governance indicators on the level of accounting conservatism in the Iraqi and Arab banking sectors, using the Non-Performing Loan (NPL) indicator. The independent variable is represented by the international governance indicators: control of corruption, government effectiveness, regulatory quality, rule of law, voice and accountability, and political stability and absence of violence. The dependent variable is represented by accounting conservatism, expressed as the percentage of non-performing loans. The research relied on unbalanced panel data models for several Arab countries, including Iraq, during the period 2006–2023. This data was analyzed using panel models (cumulative, random, and fixed) via EViews software, with the application of the Hausman test. The results showed that government effectiveness has a significant and inverse effect on non-performing loans, indicating that the efficiency of government policies contributes to improving borrowers' ability to repay and reducing the need for high accounting provisions. Based on the findings, the research recommends the need to enhance the effectiveness of Arab governments, develop legal and regulatory systems that achieve a balance between transparency and protecting financial stability, in addition to supporting banks in applying expected credit loss standards that enhance the reliability of financial statements.

Citation: Hazem Abdul Rahman, Ameer. (2025). The Impact of Governance Indicators on Accounting Conservatism: An Analytical Study of the Iraqi and Arab Banking Sector, *Iraqi Journal for Administrative Sciences*, 21(86), 100.115.

الاقتباس: حازم عبد الرحمن، أمير. (2025). أثر مؤشرات الحوكمة على التحفظ المحاسبي: دراسة تحليلية على القطاع المصرفي العراقي والعربي، *المجلة العراقية للعلوم الإدارية*، 21(86)، 100-115.

المستخلص

يهدف البحث إلى دراسة أثر مؤشرات الحوكمة الدولية على مستوى التحفظ المحاسبي في القطاع المصرفي العراقي والعربي، وذلك باستخدام مؤشر القروض المتعثرة(NPL) . تمثل المتغير المستقل بمؤشرات الحوكمة الدولية وهي: السيطرة على الفساد، فعالية الحكومة، جودة التنظيم، سيادة القانون، الصوت والمساءلة، والاستقرار السياسي وغياب العنف. وتمثل المتغير التابع بالتحفظ المحاسبي المعبر عنه بنسبة القروض المتعثرة. اعتمد البحث على بيانات (Unbalanced Panel Data Models) لعدة دول عربية ومن ضمنها العراق خلال الفترة (2006 – 2023)، وتم تحليلها باستخدام نماذج البانل (التجميعي، العشوائي، والثابت) عبر برنامجEViews ، مع تطبيق اختبار Hausman ، أظهرت النتائج أن فعالية الحكومة لها أثر معنوي وعكسي على القروض المتعثرة، مما يشير إلى أن كفاءة السياسات الحكومية تسهم في تحسين قدرة المقترضين على السداد وتقليل الحاجة إلى مخصصات محاسبية مرتفعة. وبناءً على النتائج، يوصي البحث بضرورة تعزيز فعالية الحكومات العربية، وتطوير الأنظمة القانونية والتنظيمية بما يحقق التوازن بين الشفافية وحماية الاستقرار المالي، إضافة إلى دعم البنوك في تطبيق معايير الخسائر الائتمانية المتوقعة بما يعزز موثوقية القوائم المالية.

1 المقدمة Introduction

. شهد القطاع المصرفي في السنوات الأخيرة اهتمامًا متزايدًا بدور الحوكمة في تعزيز الاستقرار المالي وتحسين جودة المعلومات المحاسبية، خاصة في البيئات التي تتسم بتقلبات اقتصادية ومؤسسية كما هو الحال في عدد من الدول العربية والعراق. إذ تُعد الحوكمة إطارًا شاملاً لإدارة المؤسسات بطريقة تضمن الشفافية والمساءلة والرقابة الفاعلة، بما يسهم في الحد من المخاطر وتعزيز الثقة بين الأطراف ذات العلاقة. وفي هذا السياق، برزت مؤشرات الحوكمة الدولية كأداة معيارية لقياس كفاءة البيئة المؤسسية، وتشمل السيطرة على الفساد، فعالية الحكومة، جودة التنظيم، سيادة القانون، الصوت والمساءلة، والاستقرار السياسي وغياب العنف، وهي مؤشرات مترابطة تعكس مستوى النضج المؤسسي وقدرة الدولة على توفير بيئة اقتصادية وتشريعية سليمة.

أما التحفظ المحاسبي فيمثل أحد المفاهيم الجوهرية في إعداد القوائم المالية، إذ يقوم على تبني تقديرات حذرة عند مواجهة عدم التأكد، ويظهر بشكل واضح في سياسات تكوين المخصصات والاعتراف بالخسائر المتوقعة. ويُعد القطاع المصرفي من أكثر القطاعات تأثرًا بالتحفظ المحاسبي، نظرًا لاعتماد نشاطه الأساسي على الإقراض وتقييم المخاطر الائتمانية. ولأجل ذلك، تُعد نسبة القروض المتعثرة من أهم المؤشرات المستخدمة لقياس التحفظ المحاسبي، فهي تعكس مدى التزام المصارف بسياسات الحيطة والحذر في منح الائتمان، ومدى كفاءة أنظمتها الرقابية والإدارية في متابعة السداد وتقييم جودة الأصول.

ومن هنا، تكتسب دراسة أثر مؤشرات الحوكمة على التحفظ المحاسبي أهمية خاصة، كونها تربط بين البيئة المؤسسية المحيطة بالبنوك وبين ممارساتها المحاسبية في مواجهة مخاطر التعثر. وتكمن أهمية هذا الربط في أن الحوكمة القوية يفترض أن تعزز جودة القرارات الإدارية والائتمانية، ومن ثم تخفيض التعثر وتحسين مستوى التحفظ، في حين أن ضعف الحوكمة قد يؤدي إلى ارتفاع مستويات المخاطر وازدياد الاعتماد على المخصصات المحاسبية لمعالجة الخسائر. وبذلك، يسعى هذا البحث إلى تحليل طبيعة هذا الأثر في سياق المصارف العراقية والعربية، في محاولة للكشف عن مدى انسجام النتائج التطبيقية مع الأسس النظرية، وتحديد العوامل المؤسسية الأكثر تأثيرًا في جودة التقارير المالية والقرارات الائتمانية داخل هذا القطاع الحيوي.

من هذا المنطلق، تبرز أهمية دراسة العلاقة بين مؤشرات الحوكمة الدولية والتحفظ المحاسبي في المصارف، ولا سيما من خلال مؤشر القروض المتعثرة، بما يسهم في إثراء الأدبيات العلمية في مجال المحاسبة والإدارة المالية، ويوفر توصيات عملية لتحسين البيئة الرقابية في الدول العربية محل الدراسة.

وفيما يلي بعض الدراسات السابقة لتوضيح العلاقة بين مؤشرات الحوكمة والتحفظ المحاسبي ولبيان الفجوة البحثية تمثلت دراسة(2010) Kaufmann, Kraay & Mastruzzi بمؤشرات الحوكمة الدولية (WGI) وأثرت بشكل واسع في الأبحاث التي تناولت تأثير الحوكمة على الأداء الاقتصادي والمالي، وأكدت أن مؤشرات مثل السيطرة على الفساد وفعالية الحكومة ترتبط ارتباطًا وثيقًا بجودة المؤسسات المالية وسلوك المخاطر. فيما ناقشت دراسة Beatty & Liao (2014) التحفظ المحاسبي في البنوك من خلال استعراض الأدبيات التي تربط بين مخصصات خسائر القروض وجودة الإفصاح المالي، وأبرزت كيف يؤثر التحفظ على استقرار القطاع المصرفي وشفافية التقارير المالية. فيما حللت دراسة Laeven & Levine (2009) تأثير الحوكمة المصرفية على مخاطر الائتمان، ووجدت أن جودة الحوكمة تؤدي إلى تقليل مستويات المخاطر البنكية، مما ينعكس في انخفاض نسب القروض المتعثرة وتحسن الأداء المالي للبنوك. واستخدمت دراسة Louzis, Vouldis & Metaxas (2012) بيانات من البنوك اليونانية لتحليل العوامل الاقتصادية والمؤسسية التي تؤثر على نسبة القروض المتعثرة، وركزت على تأثير البيئة التنظيمية وجودة الحوكمة على تحسين جودة الأصول المصرفية. فيما ركزت دراسة(2012) Bushman & Williams على دور الحوكمة في تحديد سلوك التحفظ المحاسبي لدى البنوك، وبيّنت كيف تؤثر الشفافية والمساءلة على مخصصات خسائر القروض وسلوك المخاطرة.

حيث تمثلت الفجوة البحثية في إن معظم الدراسات السابقة تركزت على دول أخرى أو على مؤشرات مالية عامة دون التعمق في أثر أبعاد الحوكمة الستة على التحفظ المحاسبي المتمثل في نسبة القروض المتعثرة. وكذلك نقص التحليل الكمي باستخدام (Panel Data Models) غير المتوازنة التي تغطي عدة دول عربية لعدة سنوات، مما يتيح فهمًا أعمق وأكثر دقة لكيفية تأثير مؤشرات الحوكمة على التحفظ المحاسبي في بيئات تختلف من حيث الاستقرار السياسي وجودة التنظيم. كذلك نقص البحوث التي توظف مؤشرات الحوكمة الستة بشكل متكامل لتحليل أثرها على التحفظ المحاسبي، بدلاً من التركيز على بعد واحد أو اثنين فقط، ما يعزز فهم العلاقة الشمولية بين الحوكمة والتحفظ.

2. الجانب النظري Theoretical side

تُعَد الحوكمة بمفهومها المعاصر إطارًا أساسيًا لضمان الشفافية والمساءلة في إدارة الموارد الاقتصادية، حيث تسعى المؤسسات إلى تطبيقها من خلال مجموعة من المؤشرات الدولية التي تعكس جودة الإدارة العامة وكفاءتها. وتتمثل هذه المؤشرات في ستة أبعاد رئيسية هي: السيطرة على الفساد، فعالية الحكومة، جودة التنظيم، سيادة القانون، الصوت والمساءلة، والاستقرار السياسي وغياب العنف، وهي مؤشرات تُستخدم على نطاق واسع لقياس مستوى الحوكمة في الدول.(Kaufmann et al., 2010, p. 4)

في السياق المصرفي، تُعَد جودة الحوكمة عاملًا مؤثرًا في كفاءة القرارات المالية والمحاسبية، حيث تسهم في تعزيز الانضباط المالي وتقليل المخاطر المرتبطة بالعمليات الائتمانية. ومن بين المؤشرات المحاسبية التي تعكس درجة التحفظ في التقارير المالية، يبرز مؤشر القروض المتعثرة باعتباره أداة مهمة لقياس مدى التزام المؤسسات المالية بتقدير المخاطر الائتمانية بصورة حذرة .(Beatty & Liao, 2014, p. 179) فالتحفظ المحاسبي يسعى إلى ضمان عدم المبالغة في تقييم الأصول أو الإيرادات، ما يعزز موثوقية البيانات المالية، خاصة في البيئات التي تعاني من ضعف الحوكمة أو عدم الاستقرار السياسي.(Ball & Shivakumar, 2005, p. 89)

تُظهِر الدراسات أن بيئة الحوكمة الجيدة تقلل من مستويات القروض المتعثرة عبر تحسين عمليات الإشراف والرقابة، وزيادة الشفافية في منح الائتمان، وتحقيق المساءلة في الإدارة المصرفية .(Laeven & Levine, 2009, p. 258) وفي المقابل، فإن ضعف الحوكمة قد يؤدي إلى ارتفاع المخاطر الائتمانية، نتيجة تراجع كفاءة السياسات الرقابية وغياب المساءلة، الأمر الذي ينعكس على قوة المركز المالي للمؤسسات المصرفية

2-1 مفهوم الحوكمة وإجراءاتها

الحوكمة هي إطار من القواعد والإجراءات والهياكل التنظيمية التي تُوجّه إدارة المؤسسة وتوازن بين مصالح مختلف أصحاب المصلحة (مساهمين، إدارة، موظفين، مجتمع)، بهدف تحقيق الشفافية والمساءلة والكفاءة في صنع القرار .ومن منظور مؤسسي، تُعرَّف الحوكمة المؤسسية على أنها نظم توجيه وإدارة المؤسسات التي تحدد الصلاحيات والمسؤوليات بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وأصحاب المصلحة، وتعمل على ضمان الأداء الرشيد والرقابة (بن حمدون، 2018) .

أذ تتضمن إجراءات الحوكمة عدة مكونات أساسية تضمن فعاليتها: أولًا، الشفافية من خلال الإفصاح الدوري عن المعلومات المالية وغير المالية لأصحاب المصلحة. ثانيًا، المساءلة عن طريق آليات رقابية مثل مجالس الإدارة ولجان التدقيق التي تتابع أداء الإدارة. ثالثًا، الهيكل المؤسسي، أي تنظيم الأدوار بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وتحديد صلاحيات كل طرف، ما يضمن التوازن في صنع القرار (الشريعة، 2024) .

كما تشمل الحوكمة وضع سياسات وإجراءات رسمية (Governance Policies & Procedures)لتوزيع السلطة، وضمان امتثال المؤسسة للمعايير القانونية والأخلاقية، مع وجود آليات مراجعة دورية وتحسين مستمر (ES Consulting، 2025)

2-2 المرتكزات المعرفية للحوكمة ومؤشراتها

تُعرّف مؤشرات الحوكمة الدولية (WGI) بأنها مجموعة أبعاد تقيس قدرة الدولة ومؤسساتها على فرض القواعد، وضمان الشفافية، وحماية الحقوق، وتوفير بيئة تنظيمية مستقرة — وهذه الأبعاد تؤثر بصورة مباشرة وغير مباشرة في مخاطر الائتمان وسلوك الإفصاح المصرفي. من ناحية أخرى، يمثل التحفّظ المحاسبي نهجًا شائعا للحد من المبالغة في الأرباح عبر الاعتراف المبكّر بالخسائر المحتملة؛ وفي البنوك يظهر هذا السلوك، عمليًا، في مستوى مخصصات خسائر القروض وفي نسبة القروض المتعثرة المعلنة3 .(Kaufmann et al., 2010, p. 3؛ Basu, 1997, p. 3).

ان مؤشرات الحوكمة مجموعة مقاييس تراكمية تقيس أبعاداً مثل السيطرة على الفساد، فعالية الحكومة، جودة التنظيم، سيادة القانون، الصوت والمساءلة، والاستقرار السياسي/غياب العنف — (Kaufmann, Kraay & Mastruzzi, 2010). (Kaufmann et al., 2010, p. 1–4).

2-3مؤشرات الحوكمة الدولية International Governance Indicators

تُعد مؤشرات الحوكمة الدولية التي طوّرها البنك الدولي أداة شاملة لقياس جودة الإدارة والسياسات العامة في الدول. وتشمل هذه المؤشرات ما يلي:

أ. السيطرة على الفساد(Control of Corruption)

يقيس هذا المؤشر مدى قدرة المؤسسات الحكومية على مكافحة الفساد والحد من استغلال المناصب العامة لتحقيق مكاسب شخصية. ارتفاع السيطرة على الفساد يعزز بيئة اقتصادية مستقرة ويزيد ثقة المستثمرين، مما يحد من المخاطر الائتمانية.(Kaufmann et al., 2010, p. 4)

ان ارتفاع فعالية آليات مكافحة الفساد يقلّل من المنافع الخاصة المرتبطة بمنح تسهيلات ائتمانية لأطراف ذات علاقات (crony lending)أو لإقراض لأغراض سياسية. هذا الانخفاض في السلوك المحاباتي يحسّن انتقاء القروض وجودة الإقراض، ما يؤدي — على المدى المتوسط — إلى خفض نسبة القروض المتعثرة أو على الأقل إلى تقليل الحاجة إلى مخصصات احتياطية مرتفعة. أما في بيئات انتشار الفساد، فتميل المصارف أو الجهات المهيمنة إلى ممارسات إقراض أقل حيطة، مما ينعكس في ارتفاع NPL أو في تكوين مخصصات كبيرة لاحقًا(Kaufmann et al., 2010, p. 4 ؛ La Porta et al., 1998, p. 1113).

ب. فعالية الحكومة(Government Effectiveness)

يركز على جودة الخدمات العامة وكفاءة الجهاز الإداري واستقلاليته عن الضغوط السياسية، إضافة إلى جودة السياسات العامة. وجود حكومة فعّالة يضمن إدارة اقتصادية مستقرة تقلل من المخاطر التي قد تؤثر على استرداد القروض (World Bank, 2023, p. 15).

فعالية الحكومة تعني سياسات عامة مستقرة، خدمات عامة فعّالة، وإنفاذ سياسات اقتصادية متوقعة. هذه الاستقراريات تقلل تقلبات الطلب والاضطرابات الاقتصادية التي تضطر المقترضين إلى عدم السداد. بالتالي ففي دول ذات فعالية حكومية أعلى تُصبح احتمالات الصدمات الاقتصادية المحلية أقل حدة، مما يعكس نفسه بانخفاض معدلات التعثر الائتماني وتحسّن احتياطيات المخصصات المصرفية(Kaufmann et al., 2010, p. 3–5 ؛ Laeven & (Levine, 2008, p. 1).

ج. جودة التنظيم(Regulatory Quality)

يقيس قدرة الدولة على وضع وتنفيذ سياسات وتشريعات داعمة للقطاع الخاص. كلما ارتفعت جودة التنظيم، زادت قدرة المصارف على العمل ضمن بيئة تنافسية مستقرة تقلل نسب القروض المتعثرة.(Kaufmann et al., 2011, p. 7)
جودة التنظيم تشير إلى مدى ملائمة وكفاءة القواعد والإجراءات المصرفية والمالية (إشراف، معايير رأس المال، قواعد الإفصاح). لو كانت التنظيمات واضحة ومطبقة، تقل فرص التهرّب من قواعد الائتمان وتُحفّز الشفافية في تقدير الخسائر، فيقل تضخّم القروض الرديئة المبلغ عنها. أما ضعف التنظيم فقد يمكّن البنوك من تأجيل الاعتراف بخسائر القروض، أو من اتباع ممارسات ائتمانية سيئة تزيد NPL فعليًا(Kaufmann et al., 2010, p. 6 ؛ Louzis et al., 2012, p. 1015).

د. سيادة القانون(Rule of Law)

يعبّر عن مدى التزام الأفراد والمؤسسات بالقوانين ومدى كفاءة النظام القضائي في إنفاذ العقود وحماية الحقوق. ارتفاع سيادة القانون يقلل من حالات التعثر في السداد لكونه يضمن حقوق المقرضين، ان سيادة القانون تشمل كفاءة القضاء وإنفاذ العقود—عناصر حاسمة لاسترداد الديون وحماية حقوق الدائنين. حيثما يقوى إنفاذ العقود ويصبح الإطار القضائي موثوقًا، تنخفض تكلفة متابعة حالات التعثر واسترداد الديون، فينعكس ذلك على تحسّن جودة محفظة القروض)انخفاض NPL وقدرة البنوك على تبنّي سياسات تحفّظ أقل إفراطًا لأن المخاطر الاستردادية أقل. على النقيض، غياب سيادة القانون يدفع الجهات المقرضة إلى مزيد من التحفّظ.(La Porta et al., 1998, p. 1120-1140)

هـ. الصوت والمساءلة(Voice and Accountability)

يقيس مدى مشاركة المواطنين في اختيار حكوماتهم وحرية التعبير وحرية الإعلام. ارتفاع هذا المؤشر يخلق بيئة شفافة تحسن جودة المعلومات المالية وتقلل من ممارسات الإقراض عالية المخاطر.(World Bank, 2023, p. 17)

ان مؤشرات الصوت والمساءلة تعكس حرّية الإعلام، ووجود رقابة مجتمعية وسياسية على أداء المؤسسات العامة والخاصة. شفافية أكبر وضغطًا مجتمعيًا أقوى يولدان حوافز للإفصاح الصحيح عن جودة الأصول وتقيّد الإدارات البنكية بالممارسات المحافظة في التقدير والحساب. إذًا، ارتفاع هذا البعد يحدّ من الاستخدام الانتهازي لتقديرات خسائر القروض ويقلّل من احتمالات التعتيم على .NPLs بالمقابل، ضعف المساءلة يمكّن الممارسات المحاسبية التلاعبية التي تؤخر الاعتراف بالخسائر5–4 .(Kaufmann et al., 2010, p. 4–5؛ Bushman & Williams, 2012, p. 2).

و. الاستقرار السياسي وغياب العنف(Political Stability and Absence of Violence)

يركز على مدى احتمالية استقرار النظام السياسي وخلوه من العنف أو الإرهاب. الدول ذات الاستقرار السياسي توفر بيئة آمنة للأعمال المصرفية، مما يحد من مخاطر التعثر.(Kaufmann et al., 2010, p. 6)

النزاعات والاضطرابات والتهديد الأمني تزيد عدم اليقين الاقتصادي وتؤدي إلى تدهور قدرة الأفراد والشركات على سداد الالتزامات، ما يعجل بارتفاع .NPLs لذلك تُعدّ الاستقرارية السياسية من المكونات التي تقلّل المخاطر النظامية للبنوك وتخفّض الضغط على المخصصات الاضطرارية(Laeven & Levine, 2008, p. 5).

2-4 المرتكزات المعرفية للتحفظ المحاسبي

يستند التحفّظ المحاسبي إلى مجموعة من الأسس النظرية التي تبرّر تبنّيه في بيئة إعداد التقارير المالية. ويُعدّ مبدأ الحيطة والحذر أحد أهم هذه المرتكزات، إذ يؤكد على ضرورة الاعتراف بالخسائر المتوقعة قبل تحققها، والحدّ من المبالغة في تقدير الأرباح .(Kellogg School of Management, n.d.) كما يستند التحفظ إلى نظرية الوكالة التي ترى أن الإدارة قد تميل إلى إعداد تقديرات متفائلة لخدمة مصالحها، ولذلك يُعد التحفّظ آلية تحدّ من هذا السلوك وتزيد مصداقية المعلومات المالية.(Cohen et al., 2022) وتُشير الأدبيات أيضًا إلى أن التحفظ يُعدّ وسيلة لمعالجة عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والمستخدمين الخارجيين، حيث يسهم في تقليل مخاطر تضخيم الأصول أو الأرباح (Cohen et al., 2022).إضافة إلى ذلك، يُعتبر التحفّظ جزءًا من نظرية التعاقد الدينـي (Debt Contracting Theory)، إذ يستخدمه الدائنون كآلية لضمان عدم توزيع أرباح مبالغ بها، والاعتراف بالخسائر في وقت مبكر، ما يزيد من مستوى الثقة في القوائم المالية.(Gutierrez, 2011; Journal of Finance and Accountancy, n.d.)

2-5التحفّظ المحاسبي مقاسًا بنسبة القروض المتعثرة (NPL ratio)

التحفّظ المحاسبي يُشير إلى مبدأ محاسبي يجعل الاعتراف بالخسائر أسرع أو أسهل من الاعتراف بالأرباح ، أحد مظهراته العملية في المصارف يظهر في سياسات مخصصات خسائر القروض والإبلاغ عن القروض المتعثرة . (Basu, 1997, p. 3; Watts, 2003, p. 207).

التحفظ المحاسبي يُعد أحد المبادئ الجوهرية في المحاسبة، حيث يشير إلى الحذر في الاعتراف بالإيرادات والأرباح مقابل الاعتراف المبكر بالخسائر المحتملة. في القطاع المصرفي، يمكن قياس مستوى التحفظ من خلال نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض، إذ تمثل هذه النسبة مؤشراً على جودة التقديرات المحاسبية للإدارة. ارتفاع نسبة القروض المتعثرة يعكس ضعف جودة التقدير والتحفظ في منح الائتمان، بينما انخفاضها يدل على تطبيق سياسات ائتمانية متحفظة.(Beatty & Weber, 2006, p. 448)

التحفّظ المحاسبي يعني معيارًا محافظًا في الاعتراف بالنتائج الاقتصادية — الاعتراف معرض للخسارة أسرع من الاعتراف بالربح — وهذا الاندفاع للاعتراف بالخسائر يترجَم في المصارف عبر مخصصات خسائر أعلى أو عبر زيادة في القروض المعلنة كمتعثرة. الأدبيات المحاسبية الكلاسيكية تشرح هذا التفاوت في التوقيت باعتباره ردّ فعل للحد من المخاطر والمعلومات غير المتكافئة، بينما الأدبيات المتخصّصة بالمصارف تشير إلى أن قابلية الإدارة على التحكم في توقيت وكمّية مخصصات القروض تجعل التحفّظ مؤشرًا مركّبًا يجمع بين الضغوط التنظيمية والحوكمة الداخلية Beatty & Liao, 2014, p. 340).؛ (Watts, 2003, p. 207)؛(Basu, 1997, p. 3

2-6 الآليات النظرية للعلاقة بين الحوكمة وارتفاع/انخفاض نسبة القروض المتعثرة Theoretical mechanisms of the relationship between governance and the high/low ratio of non-performing loans

تُعدّ بيئة الحوكمة القوية إحدى الركائز الأساسية التي تؤثر في جودة التقارير المالية وسلوك المصارف في إدارة المخاطر الائتمانية. فارتفاع مستويات الحوكمة، المتمثل في السيطرة على الفساد، والالتزام بسيادة القانون، وفعالية الجهاز الحكومي، والاستقرار السياسي، يُوفّر إطارًا مؤسساتيًا يقلل من القرارات الائتمانية غير المدروسة أو القائمة على المحاباة، ما ينعكس على انخفاض حجم القروض ذات الجودة المتدنية.(Kaufmann et al., 2010, p. 3–5)

في المقابل، يُعدّ التحفّظ المحاسبي آلية داخلية تتبناها الوحدات المصرفية للتعامل مع عدم التأكد، من خلال الإسراع في الاعتراف بالخسائر المحتملة وتأجيل الاعتراف بالإيرادات حتى تتحقق بدرجة عالية من التأكد(Basu, 1997, p. 3 ؛ Watts, 2003, p. 210).في بيئة حوكمة ضعيفة، يزداد احتمال منح القروض بناءً على اعتبارات غير اقتصادية أو في ظل غياب ضوابط رقابية فعّالة، ما يرفع من مخاطر التعثر. حينها يصبح التحفّظ المحاسبي، عبر تكوين مخصصات أعلى، وسيلة للتعويض عن تلك المخاطر.(La Porta et al., 1998, p. 1140)

وعلى النقيض، فإن وجود حوكمة قوية قد يقلّل الحاجة إلى مستويات مفرطة من التحفّظ، إذ تقلّ حالات القروض الرديئة، ما يؤدي إلى استقرار نسبة القروض المتعثرة .(Louzis et al., 2012, p. 1010) كما أن مؤشرات مثل "الصوت والمساءلة" و"جودة التنظيم" تشجع على شفافية الإفصاح ومساءلة إدارات البنوك، ما يعزّز دقة قياس الخسائر الائتمانية ويحد من أي محاولة لإخفائها أو تأجيل الاعتراف بها .(Bushman & Piotroski, 2006, p. 210).

بناءً على ذلك، يمكن النظر إلى العلاقة بين المتغيرين باعتبارها علاقة عكسية في معظم الحالات، حيث تميل نسبة القروض المتعثرة إلى الانخفاض مع تحسن مؤشرات الحوكمة، بينما يؤدي ضعف الحوكمة إلى زيادة المخاطر الائتمانية، وبالتالي ارتفاع الحاجة أو الاضطرار إلى تطبيق مستويات أعلى من التحفّظ المحاسبي (Gonzalez & Garcia-Meca, 2014, p. 156).

تشير الأدبيات إلى أن ارتفاع مؤشرات الحوكمة يعزز جودة القرارات الائتمانية ويحد من المخاطر، مما يقلل من نسب القروض المتعثرة. فالحوكمة الجيدة تؤدي إلى تعزيز الشفافية، وتحسين الرقابة على المؤسسات المالية، وضمان التزامها بالمعايير المحاسبية المتحفظة.(Bushman & Williams, 2012, p. 42)

- **قنوات الحوكمة المؤسسية تقلّل مخاطر المعاملات وتحسّن جودة الرقابة الداخلية**

منطقياً، في بيئة حكم جيد (سيادة قانون، ضبط فساد، فعالية حكومة وتنظيم) تقل الممارسات المنافية (مثل الإقراض السياسي أو التنازلات)، فيُحسّن ذلك انتقاء المقترضين ومتابعة تحصيل القروض، وبذلك تنخفض نسبة القروض المتعثرة .(Kaufmann et al., 2010, p. 3–7) .

- **الشفافية والمساءلة تقللان الخسائر المتراكمة وتحدّان من التلاعب في الاعتراف**

حوكمة أعلى تعني ضغوطًا أقوى للشفافية(auditing, disclosure) ؛ هذا يدفع البنوك لاعتماد سياسات مخصصات أكثر تحفظًا أو على الأقل كشف أوّلي أسرع عن تراجعات جودة الأصول، ما ينعكس في سلوك نسبة القروض المتعثرة المبلغ عنها .(Watts, 2003, p. 210–215) .

- **الاستقرار السياسي وانعكاسه على المخاطر الائتمانية**

عدم الاستقرار السياسي وغياب الأمن يزيدان عدم اليقين الاقتصادي ويضعفان قدرة المقترضين على السداد، وبالتالي يميل NPL للارتفاع؛ لذلك مؤشر الاستقرار السياسي جزء مركزي من تفسير بيئة الائتمان .(Kaufmann et al., 2010, p. 3) .

- **التحفّظ المحاسبي كآلية تعويض للمخاطر التنظيمية والهيكلية**

النظرية المحاسبية ترى أن التحفّظ (conservatism) قد ينشأ كرد فعل للمخاطر أو غياب الثقة في المؤسسات؛ عندما تضعف عناصر الحوكمة، تتزايد احتمالات التعرض لمخاطر ائتمانية غير مكتشفة، فتظهر الحاجة إلى توجه أكثر تحفظاً في التقديرات المحاسبية أو على الأقل يظهر ذلك عبر ارتفاع مخصصات القروض المتعثرة) أو ارتفاع NPL الفعلي(Basu, 1997, p. 3–10 ؛). (Watts, 2003, p. 207–212).

7-2 كيف تترابط مؤشرات الحوكمة مع سلوك التحفّظ عبر القروض المتعثرة How do governance indicators relate to conservative behavior across non-performing loans?

- **قنوات إدارية وتنظيمية :**ضعف أي بعد من أبعاد الحوكمة يقوّي احتمالية الممارسات المحابية والقرارات الائتمانية الضعيفة، فيرتّب ذلك ارتفاعًا حقيقيًا في NPL أو في اضطرار الإدارة لرفع مخصصات لاحقة . Louzis et al., 2012, p. 1015). ؛(Kaufmann et al., 2010, p. 3–6
- **قنوات المعلومات والشفافية :**تحسين الصوت والمساءلة وجودة التنظيم يعززان قدرات السوق والمراقبين على كشف أخطاء التقدير، ما يحدّ من السلوك الانتهازي في تأجيل الاعتراف بالخسائر ويؤدي إلى مؤشرات NPLأكثر اتساقًا ومصداقية2 .(Bushman & Williams, 2012, p. ؛ Beatty & Liao, 2014, p. 341).
- **الآثار المركبة والوقتية :**تأثيرات الحوكمة قد تتجلى بطرق مختلفة باختلاف السياق — مثلاً، بعض دول ذات تنظيم صارم لكن كفاءة تنفيذ ضعيفة قد لا تظهر تحسّنًا فوريًا فيNPL ؛ لذلك يتطلب التحليل مراعاة العوامل الكلية والهيكلية .(Laeven & Levine, 2008, p. 1)

لذلك فأن تحسّن مؤشرات الحوكمة الستة مرتبط بعلاقة عكسية مع نسبة القروض المتعثرة أي انخفاض NPL كلما ارتفعت درجات الحوكمة مع مراعاة أن شدّة التأثير قد تختلف بين البُعد والآخر وتبعًا لظروف البلد والتشريعات المحليةBushman & Williams, 2012, p. 2).؛ Basu, 1997, p. 3؛. (Kaufmann et al., 2010, p. 3–6

3 المنهجية Methodology

1.3 مشكلة الدراسة Study problem

على الرغم من تزايد الاهتمام العالمي بمؤشرات الحوكمة كأداة لقياس جودة النظم المؤسسية، إلا أن تأثير هذه المؤشرات على التحفظ المحاسبي في القطاع المصرفي ما زال يفتقر إلى التحليل الكافي في السياق العراقي والعربي. وتشير بعض التقارير إلى أن الدول العربية تواجه تفاوتًا كبيرًا في مستويات الحوكمة، مما قد ينعكس على سياسات المصارف في تكوين المخصصات والتعامل مع القروض المتعثرة. ومن هنا تطرح المشكلة البحثية التساؤل الرئيس الآتي:**ما أثر مؤشرات الحوكمة الدولية على التحفظ المحاسبي في القطاع المصرفي العربي، كما يقاس بنسبة القروض المتعثرة؟**

2.3 أهمية الدراسة Importance of study

يوفر البحث مؤشرات واضحة عن مدى تأثير أبعاد الحوكمة على جودة الأصول المصرفية، مما يمكن المصارف من تحسين سياسات الإقراض وإدارة المخاطر الائتمانية ومساعدة صناع القرار في المصارف العربية على تبني سياسات أكثر تحفظًا في بيئة حوكمة ضعيفة. كذلك دعم الجهات الرقابية في تصميم أطر تنظيمية تحفّز الشفافية وتحد من القروض الرديئة. ومن خلال فهم العلاقة بين الحوكمة والتحفظ المحاسبي، يساهم البحث في تعزيز الاستقرار المالي على مستوى المصارف والدول، ما يدعم النمو الاقتصادي ويحد من الأزمات المصرفية. عبر تحسين جودة الحوكمة والتحفظ، يسهم البحث في بناء مؤسسات مالية أكثر كفاءة ومسؤولية، مما يدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية.

3.3 اهداف الدراسة Study objectives

1. تحليل مستويات مؤشرات الحوكمة الدولية في الدول العربية محل الدراسة.
2. قياس مستوى التحفظ المحاسبي في المصارف العربية باستخدام مؤشر القروض المتعثرة.
3. اختبار العلاقة بين أبعاد الحوكمة (السيطرة على الفساد، فعالية الحكومة، جودة التنظيم، سيادة القانون، الصوت والمساءلة، الاستقرار السياسي وغياب العنف) والتحفظ المحاسبي.
4. تقديم توصيات تسهم في تعزيز بيئة الحوكمة بما ينعكس إيجابًا على جودة الأداء المصرفي.

.4.3 مجتمع وعينة البحث Research population and sample

تمثل مجتمع البحث بالقطاع المصرفي في الدول العربية خلال الفترة (2006 – 2023) وتمثلت العينة بمجموعة من الدول العربية التي تتوفر عنها بيانات كافية لكل من مؤشرات الحوكمة الدولية ونسبة القروض المتعثرة، مثل (العراق،

الجزائر، الأردن، لبنان، المغرب، المملكة العربية السعودية، الامارات العربية المتحدة، الكويت) والفترة الزمنية تمتد لعدة سنوات (2006–2023) مع مراعاة تباين توافر البيانات بين الدول. لتكون عدد المشاهدات (83) مشاهدة.

5.3 المقاييس المستخدمة وأساليب جمع البيانات في الدراسة

Measures used and data collection methods in the study

يعتمد البحث على البيانات الثانوية تم استخدام المنهج الكمي باستخدام نماذج (Panel Data Models) لتحليل البيانات الطولية المقطعية، مع الأخذ في الاعتبار أن البيانات غير متوازنة (Unbalanced Panel).. وتم استخدام الانحدار الخطي المتعدد، ونماذج التأثيرات الثابتة والعشوائية، مع إجراء اختبارات Hausman لتحديد النموذج الأنسب.

6.3 بناء الفرضيات Building Hypotheses

الفرضية الرئيسة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمؤشرات الحوكمة الدولية على مستوى التحفظ المحاسبي في المصارف العربية، كما يقاس بنسبة القروض المتعثرة، في الدول العربية محل الدراسة، ومن الفرضية الرئيسية تنبثق الفرضيات الفرعية الاتية:

الفرضية الفرعية الأولى: ان السيطرة على الفساد تؤدي الى انخفاض نسبة القروض المتعثرة.

الفرضية الفرعية الثانية ان فعالية الحكومة تؤدي الى انخفاض نسبة القروض المتعثرة.

الفرضية الفرعية الثالثة ان جودة التنظيم تؤدي الى انخفاض نسبة القروض المتعثرة.

الفرضية الفرعية الرابعة ان سيادة القانون تؤدي الى انخفاض نسبة القروض المتعثرة.

الفرضية الفرعية الخامسة ان الصوت والمساءلة تؤدي الى انخفاض نسبة القروض المتعثرة.

الفرضية الفرعية السادسة ان الاستقرار السياسي وغياب العنف تؤدي الى انخفاض نسبة القروض المتعثرة.

7.3 انموذج الدراسة Study model

(مؤشرات الحوكمة)

▼

H0: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمؤشرات الحوكمة على مستوى التحفظ المحاسبي"

▼

الفرضيات الفرعية:

H1: السيطرة على الفساد → انخفاض القروض المتعثرة

H2: فعالية الحكومة → انخفاض القروض المتعثرة

H3: جودة التنظيم → انخفاض القروض المتعثرة

H4: سيادة القانون → انخفاض القروض المتعثرة

H5: الصوت والمساءلة → انخفاض القروض المتعثرة

H6: الاستقرار السياسي → انخفاض القروض المتعثرة

▼

المتغير التابع

(نسبة القروض المتعثرة)

4 الجانب العملي Practical Side

سيتم من خلال الجانب التطبيقي قياس إثر مؤشرات الحوكمة على التحفّظ المحاسبي باستخدام مؤشر القروض المتعثرة سيتم الاعتماد على بيانات (Unbalanced Panel Data Models) لعدة دول عربية ومن ضمنها العراق خلال الفترة (2006 – 2023)، وسيتم تحليلها باستخدام نماذج البانل (التجميعي، العشوائي، والثابت) عبر برنامجEViews ، مع تطبيق اختبارHausman

4-1وصف متغيرات البحثDescription of research variables

لغرض اثبات فرضيات البحث تم اعتماد بعض مؤشرات الحوكمة الصادرة عن مؤشرات التنمية الدولية وهي كلا من (السيطرة على الفساد -فعالية الحكومة-جودة التنظيم- سيادة القانون - الصوت والمساءلة-الاستقرار السياسي وغياب العنف) والتي تمثل المتغيرات التوضيحية.

اما المتغير التابع المتمثل بالتحفظ المحاسبي فقد تم الاعتماد على مؤشر القروض المتعثرة الصادرة عن مؤشرات التنمية العالمية والجدول رقم (1) يوضح متغيرات البحث

الجدول (1) وصف لمتغيرات البحث

المتغير المعتمد			
المتغير	المؤشر	الرمز	
التحفظ المحاسبي	مؤشر القروض المتعثرة	NPL	
المتغيرات المستقلة (التوضيحية)			
مؤشرات الحوكمة	المؤشر	الرمز	التأثير المتوقع
	السيطرة على الفساد	Controlling	+
	فعالية الحكومة	effectiveness	+
	جودة التنظيم	Quality	+
	سيادة القانون	rule	+
	الصوت والمساءلة	Voice	+
	الاستقرار السياسي وغياب العنف	stability	+

المصدر: من اعداد الباحث

ووفقا للجدول أعلاه سيكون انموذج التقدير بالصيغة الاتية:

$$NPL = f(Controlling, effectiveness, Quality\ , rule, \text{Voice}, stability)$$

والتي بدورها تمثل أساس لبناء المعادلة القياسية الاتية:

$$NPL = \beta_0 + \beta_1\, Controlling + \beta_2\ effectiveness + \beta_3\, Quality + \beta_4\ \ rule + \beta_5 \text{Voice} + \beta_6\, stability\ \ \varepsilon_i$$

عينة البحث تمثلت بـ ((العراق، الجزائر، الأردن، لبنان، المغرب، المملكة العربية السعودية، الامارات العربية المتحدة، الكويت) وشملت المدة 2006-2023 بحسب ما متوفر من مشاهدات خلال هذه المدة.

وتتطابق عينة البحث مع نماذج البيانات المزدوجة غير المتوازنة (Unbalanced Panel Data Models) وهي احدى طرق التحليل التي تكون معها المجموعات غير متوازنة او غير مكتملة بسبب نقص او غير ذلك وتؤدي هذه السيناريوهات الى مجاميع غير مكتملة (Baltagi,2005,165-166). والصيغة الأساسية له

$$Y_{it=}\beta_{0(i)} + \sum_{i=1}^{k} \beta_j\ X_{j(it)} + \varepsilon_{it} i = 1,2 \dots\dots\dots, N\ T = 1,2 \dots., T (1)$$

حيث ان N: عدد المشاهدات المقطعية، Tالفترات الزمنية،K المعاملات المقدرة

ويكون الانموذج بثلاث اشكال رئيسة

انموذج الانحدار التجميعي (Pooled Regression Model) (PRM)

انموذج الانحدار الثابت (Fixed Effect Model) (FEM)

انموذج الانحدار العشوائي (Random Effect Model) (REF)

(Wooldridge,2010,259)

2-4 تقدير الأنموذج Model estimation

أ- اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات البحث

تم اختبار استقرارية السلاسل الزمنية(PP - Fisher) ، والنتائج أوضحت أن معظم متغيرات البحث لم تكن مستقرة في المستوى لكنها أصبحت مستقرة عند الفرق الأول. هذا يعني أن البيانات مناسبة للتحليل باستخدام نماذج (Unbalanced Panel Data Models) والاستقرارية تعني أن المتوسط والتباين عبر الزمن ثابتين، وبالتالي فإن استخدام هذه المتغيرات في النماذج الإحصائية لن يؤدي إلى نتائج مضللة .(Spurious Regression) وهذا يدعم منهجية البحث. كما في الجدول رقم (2) والشكل رقم (1) يوضح الرسم البياني لمتغيرات البحث

الجدول (2) اختبار استقرارية متغيرات البحث

PP - Fisher

VARIABLES	LEVEL (المستوى)			FIRST DIFFERNCE (الفرق الأول)		
	INTERCEPT	TREND & INTERCEPT	NONE	INTERCEPT	TREND & INTERCEPT	NONE
Controlling السيطرة على الفساد	19.3395	13.3534	12.2358	37.6938	54.1402	72.8194
Prop.	0.2515	0.6468	0.7276	0.0017	0.0000	0.0000
Effectiveness فعالية الحكومة	6.04436	23.4813	10.5596	51.8330	64.2898	63.4692
Prop.	0.9876	0.1015	0.8358	0.0000	0.0000	0.0000
Quality جودة التنظيم	9.40248	12.5026	12.9357	34.3899	43.0448	46.9870
Prop.	0.8959	0.7087	0.6775	0.0048	0.0003	0.0001
Rule سيادة القانون	10.9076	16.4916	11.2422	56.4541	49.3286	74.2343
Prop.	0.8152	0.4192	0.7943	0.0000	0.0000	0.0000
Voice الصوت والمساءلة	17.4126	27.3312	12.5873	44.4141	29.5929	64.5418
Prop.	0.3594	0.0379	0.7027	0.0002	0.0202	0.0000
Stability الاستقرار السياسي	18.6244	19.7932	28.8475	60.1461	68.6229	93.5748
Prop	0.2886	0.2297	0.0250	0.0000	0.0000	0.0000
NPL مؤشر القروض المتعثرة	14.1351	19.5736	11.0902	31.6248	23.1978	52.3434
Prop	0.5887	0.2400	0.8039	0.0112	08500.	0.0000

المصدر: الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج EViews 12

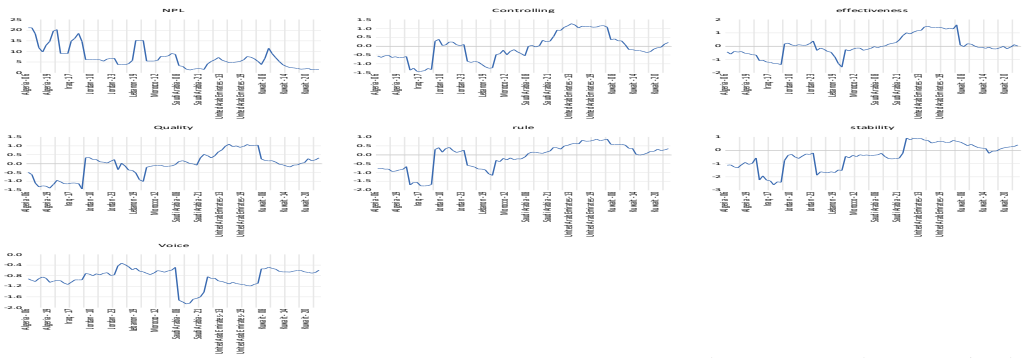

المصدر: الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج EViews 12

الشكل (1) الرسوم البيانية للبيانات المزدوجة لمتغيرات البحث وبصيغتها الخطية

ب- انموذج الانحدار التجميعي (Pooled Regression Model) (PRM)

في هذا النموذج والذي يمثله الجدول رقم (3) تم تقدير العلاقة دون التمييز بين الدول أو الفترات الزمنية، أي كأن جميع البيانات مدموجة في عينة واحدة لذلك فأن النموذج التجميعي يُستخدم كمقارنة أساسية، لكنه يتجاهل الفروقات الجوهرية بين الدول أو عبر الزمن. لذلك نتائجه عادةً غير دقيقة لغياب التحكم بالتباينات الخاصة بكل دولة. رغم ذلك فهو يبين الاتجاه العام للعلاقة بين مؤشرات الحوكمة ونسبة القروض المتعثرة.

جدول رقم (3) نتائج تقدير إثر مؤشرات الحوكمة على مؤشر القروض المتعثرة وفقا للنموذج التجميعي

Prob. معنوية التأثير	t-Statistic اتجاه التأثير	Std. Error خطأ قياسي	Coefficient المعامل	Variable
0.0000	7,652560	1,274920	9,756402	C
0.0006	3,608788	2,742915	9,898599	CONTROLLING (السيطرة على الفساد)
0.2732	-1,103706	2,223542	-2,454136	EFFECTIVENESS (فعالية الحكومة)
0.0256	-2,278237	1,944034	-4,428971	QUALITY (جودة التنظيم)
0,0021	-3,194024	2,229677	-7,121641	RULE (سيادة القانون)
0,7513	-0,318081	1,376649	-0,437886	STABILITY (الاستقرار السياسي)
0,0277	2,245847	1,431444	3,214803	VOICE (الصوت والمساءلة)
R-squared(معامل التحديد)			0.539538	
Adjusted R-squared(معامل التحديد المُعدَّل)			0,502701	
S.E. of regression(الانحراف المعياري لتقدير نموذج الانحدار)			3,633953	
F-statistic			14,64664	
Prob(F-statistic)			0.000000	

المصدر: الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج EViews 12

ج- اختبار مضاعف لاغرانج Lagrange Multiplier

جدول (4) اختبار مضاعف لاغرانج (Lagrange Multiplier – LM)

Both البيانات المقطعية والبيانات الزمنية	Time البيانات الزمنية	Cross-section المقطع العرضي للبيانات	
2.922418	0.084049	2.838370	Breusch-Pagan (اختبار إيجاد التباين غير المتجانس)
(0.0874)	(0.7719)	(0.0920)	
1.396294	0.289912	1.684746	Honda (وجود التغاير الذاتي)
(0.0813)	(0.3859)	(0.0460)	
1.535693	0.289912	1.684746	King-Wu (التغاير الذاتي الزمني)
(0.0623)	(0.3859)	(0.0460)	
-1.348471	0.355803	5.651078	Standardized Honda (اختبار التباين)
(0.9112)	(0.3610)	(0.0000)	
-0.941603	0.355803	5.651078	Standardized King-Wu (اختبار التباين الذاتي المعياري)
(0.8268)	(0.3610)	(0.0000)	
2.922418	--	--	Gourieroux, et al. (الانحدار القياسي)
(0.1017)			

المصدر: الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 12

النتائج أظهرت معنوية الاختبار من جانب المقاطع العرضية (Cross-section) عند مستوى (0.046)، بينما لم تظهر معنوية للزمن وهذا يدل على وجود فروقات مهمة بين الدول(Cross-section effects) ، بينما لا يوجد فروقات معنوية مرتبطة بالزمن. وبناء عليه، فإن نموذج الأثر العشوائي (Random Effects) أفضل من النموذج التجميعي.

د- انموذج الانحدار العشوائي (Random Effect Model) (REF)

جدول (5) نتائج تقدير إثر مؤشرات الحوكمة في مؤشر القروض المتعثرة وفقا للنموذج العشوائي

Prob. معنوية التأثير	t-Statistic اتجاه التأثير	Std. Error الخطأ القياسي	Coefficient المعامل	Variable
0.0000	11,60698	0,840563	9,756402	C
0.0000	5,473610	1,808422	9,898599	CONTROLLING (السيطرة على الفساد)
0.0983	-1,674040	1,465996	-2,454136	EFFECTIVENESS (فعالية الحكومة)
0.0009	-3,455503	1,281715	-4,428971	QUALITY (جودة التنظيم)

RULE (سيادة القانون)	-7,121641	1,470041	-4,844518	0,0000
STABILITY (الاستقرار السياسي)	-0,437886	0,907634	-0,482448	0,6309
VOICE (الصوت والمساءلة)	3,214803	0,943760	3,406376	0,0011
	0.539538	R-squared (معامل التحديد)		
	0.502701	Adjusted R-squared (معامل التحديد المُعدَّل)		
	3,633953	S.E. of regression انحراف معياري لتقدير نموذج الانحدار		
	14,64664	F-statistic		
	0.000000	Prob(F-statistic)		

المصدر: الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 12

بعد تقدير النموذج العشوائي، تبين أن هناك تأثيرات لمؤشرات الحوكمة على نسبة القروض المتعثرة، مع اختلاف مستويات المعنوية بين المؤشرات فالنموذج العشوائي يفترض أن الفروق بين الدول ليست مرتبطة بالمتغيرات المستقلة، وإنما عشوائية. لكن لا يمكن الاعتماد عليه مباشرة دون مقارنة مع النموذج الثابت، لذا تم اللجوء إلى اختبار Hausman.

ه- اختبار Hausman

جدول (6) اختبار Hausman للنموذج

Test Summary (ملخص الاختبار)	Summary Chi-Sq. Statistic (ملاءمة النموذج واختبار استقلالية المتغيرات)	Chi-Sq. d.f (درجة الحرية)	Prob.
Cross-section random (بيانات مقطعية عشوائية)	103.55	6	0.0000

المصدر: الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج EViews 12

تم إجراء اختبار Hausman لمقارنة نموذج التأثيرات الثابتة بنموذج التأثيرات العشوائية، وقد أظهرت النتائج أن قيمة إحصاء Chi-Sq بلغت (103.55) بدرجة حرية (6) وقيمة احتمالية (p-value) تساوي (0.0000)، هذا يعني أن الفروق بين الدول مرتبطة بالمتغيرات المستقلة (أي ليست عشوائية)، وبالتالي فإن النموذج الأنسب هو نموذج الأثر الثابت.(Fixed Effects Model)

و- انموذج الانحدار الثابت (Fixed Effect Model) (FEM)

جدول (7) نتائج تقدير إثر بعض مؤشرات الحوكمة في شفافية الموازنة وفقا للنموذج الثابت

Variable	Coefficient المعامل	Std. Error الخطأ القياسي	t-Statistic اتجاه التأثير	Prob. معنوية التأثير
C	14,00075	3,306941	4,233745	0.0001
CONTROLLING (السيطرة على الفساد)	1,035440	2,585058	0,400548	0.6900
EFFECTIVENESS (فعالية الحكومة)	-13,29906	2,119030	-6,276014	0.0000
QUALITY (جودة التنظيم)	3,910145	2,003544	1,951616	0.0551
RULE (سيادة القانون)	8,712303	3,177809	2,741607	0,0078
STABILITY (الاستقرار السياسي)	-0,238354	1,797149	-0,132629	0,8949
VOICE (الصوت والمساءلة)	6,032226	3,763091	1,602997	0,1136
	0,818525	R-squared (معامل التحديد)		
	0,783831	Adjusted R-squared (معامل التحديد المُعدَّل)		
	2,395890	S.E. of regressionانحراف معياري لتقدير نموذج الانحدار		
	23,59285	F-statistic		
	0.000000	Prob(F-statistic)		

المصدر: الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج EViews 12

هذا النموذج أتاح التحكم في الخصائص الثابتة لكل دولة عبر الزمن.، أذ أظهرت النتائج أن بعض مؤشرات الحوكمة مثل فعالية الحكومة لها أثر سلبي ومعنوي على القروض المتعثرة، وان مؤشر سيادة القانون وجودة التنظيم ذات تأثير معنوي على القروض المتعثرة مما يعني أن تحسن هذه المؤشرات يقلل من نسبة القروض المتعثرة ويعزز التحفظ المحاسبي.، بينما قد تكون بعض المؤشرات الأخرى غير معنوية، وهو أمر متوقع لأن أثرها قد يكون غير مباشر أو يتأثر بعوامل أخرى غير مضمنة في النموذج.

فالنموذج الثابت يعكس بشكل أوضح واقع الدول العربية محل الدراسة، حيث أن الفروق بينها ليست عشوائية وإنما مرتبطة بمستويات الحوكمة لديها. لذلك يعد النموذج الثابت هو الأكثر دقة وملاءمة لبيانات البحث.

5 المناقشة Discussion

أوضحت نتائج نموذج الأثر الثابت (FE) أن بعض مؤشرات الحوكمة الدولية، مثل سيادة القانون وجودة التنظيم وفعالية الحكومة، لها أثر معنوي على نسبة القروض المتعثرة أي باحتمالية اقل من (0,05). أذ بلغت قيمة مؤشر سيادة القانون (0,007) ولكن التأثير غير إيجابي وكذلك جودة التنظيم حيث بلغت قيمة هذا المؤشر (0,05) ولكن أيضا كان التأثير غير إيجابي ويمكن تفسير ذلك بأنه على الرغم أن النظرية تقول إن تقوية سيادة القانون تقلل التعثر، إلا أن النتيجة الموجبة تعني أن تحسن سيادة القانون في بعض الدول العربية ترافق مع زيادة نسب القروض المتعثرة. هذا قد يُعزى إلى أن وجود قوانين صارمة تدفع البنوك إلى الكشف عن القروض المتعثرة بشكل أكثر شفافية بدلًا من إخفائها أو إعادة جدولتها. بمعنى آخر، زيادة قوة القانون تجعل البنوك أكثر التزامًا بالمعايير المحاسبية (مثل IFRS 9) في الاعتراف بالخسائر المتوقعة، مما يرفع الرقم المعلن للقروض المتعثرة، لكنه في الواقع يعكس تحفظًا محاسبيًا أكبر وشفافية أعلى وليس تدهورًا حقيقيًا في جودة الأصول ، كذلك من المفترض أن التنظيم الجيد يخفض التعثر، لكن ظهور العلاقة الموجبة مع NPL قد يعني أن الجهات الرقابية في بعض الدول بدأت تفرض معايير أكثر صرامة على البنوك في تصنيف القروض وهذه التشديدات التنظيمية تدفع البنوك لإعادة تقييم محافظها الائتمانية والاعتراف بعدد أكبر من القروض كمتعثر. إذًا، ارتفاع القروض المتعثرة هنا ليس نتيجة ضعف جودة الائتمان، بل نتيجة تطبيق أكثر تحفظًا في القياس المحاسبي. أي أن المؤسسات المالية أصبحت أكثر التزامًا بالإفصاح والاعتراف المحاسبي بالقروض الرديئة.

اما مؤشر فعالية الحكومة فقد بلغت قيمته (0,000) وقد جاء مطابقا للنظرية وبمعنوية والعلاقة عكسية وهذا يعني أن فعالية الحكومة لها تأثير واضح ومباشر على مستوى القروض المتعثرة، وبالتالي على التحفظ المحاسبي في البنوك. وتشير إلى أنه كلما ارتفعت فعالية الحكومة (تحسين الأداء الإداري، جودة الخدمات العامة، كفاءة السياسات الاقتصادية)، انخفضت نسبة القروض المتعثرة. ان انخفاض القروض المتعثرة يعني أن البنوك لا تحتاج إلى تكوين مخصصات ضخمة لخسائر الائتمان. محاسبيًا، هذا يرفع جودة القوائم المالية ويزيد من موثوقية الأرباح المعلنة، لأنه يقلل من الاعتماد على المعالجات التحفظية الثقيلة.

اما فيما يخص مؤشر السيطرة على الفساد فقد جاء بقيمة (0.69) وهي غير معنوية بعلاقته مع مؤشر القروض المتعثرة، أذ ان السيطرة على الفساد، رغم أهميتها كمؤشر مؤسسي، قد لا تؤثر مباشرة على جودة القروض أو نسب التعثر في المدى القصير. فحتى لو تحسنت مؤشرات مكافحة الفساد، فإن البنوك قد تستمر في مواجهة تعثر القروض بسبب عوامل اقتصادية كلية مثل الركود، البطالة، أو تذبذب أسعار النفط، كذلك في كثير من الدول العربية، محاربة الفساد قد تكون على مستوى الخطاب أو الإجراءات الحكومية العامة، لكنها لا تصل إلى التطبيق الفعلي في القطاع المصرفي، هذا يعني أن القروض المتعثرة لا تتأثر بشكل ملموس بهذه السياسات، لأن إدارات البنوك قد لا تغيّر فعليًا في أساليب الاعتراف بالخسائر أو إدارة الائتمان. اما مؤشر الصوت والمساءلة فقد جاء بقيمة (0,11) وهي غير معنوية بعلاقتها مع مؤشر القروض المتعثرة وتفسير ذلك انه حتى مع وجود حرية إعلام أو مساءلة سياسية، قد لا يترجم ذلك إلى التزام فعلي من البنوك بالشفافية في قوائمها المالية. فالإفصاح المحاسبي يعتمد على تطبيق المعايير (مثل IFRS 9) والتعليمات الرقابية المباشرة، وليس بالضرورة على البيئة السياسية أو المجتمعية العامة. وسبب ذلك يمكن القول ان الاستقرار السياسي عامل مهم لتحفيز النمو الاقتصادي وجذب الاستثمارات، لكنه لا يؤثر بالضرورة بشكل مباشر على جودة محفظة القروض في البنوك. ، فالتحفظ المحاسبي يُقاس من خلال القروض المتعثرة والمخصصات، وهي عناصر أكثر ارتباطًا بالسياسات الائتمانية للبنوك وبالمعايير الرقابية والمحاسبية وليس بالمستوى العام من الاستقرار السياسي.

5 الخلاصة Conclusion

5-1الاستنتاجات

1-أظهرت النتائج أن مؤشر فعالية الحكومة كان معنويًا وبعلاقة عكسية مع القروض المتعثرة، مما يدل على أن ارتفاع كفاءة السياسات الحكومية والخدمات العامة يعزز قدرة المقترضين على الوفاء بالتزاماتهم، وبالتالي يقلل من مستويات التعثر ويخفض الحاجة إلى مستويات مرتفعة من التحفظ المحاسبي.

2-تبين أن مؤشري سيادة القانون وجودة التنظيم لهما أثر معنوي موجب على القروض المتعثرة، وهو ما يخالف التوقعات النظرية. ويُفسَّر ذلك محاسبيًا بأن تشديد القوانين وتحسين التنظيمات المصرفية أدى إلى زيادة الشفافية

والإفصاح عن القروض المتعثرة، وليس بالضرورة تدهورًا في جودة الأصول، ما يعكس تطبيقًا أكثر تحفظًا لمعايير الاعتراف بالخسائر مثل.(IFRS 9)

3-بالنسبة إلى مؤشر السيطرة على الفساد، فقد ظهر غير معنوي، مما يشير إلى أن تأثير مكافحة الفساد في البيئة المؤسسية لم يترجم بعد إلى نتائج ملموسة على مستوى جودة الائتمان المصرفي أو مستويات التحفظ المحاسبي.

4-كذلك، لم يظهر مؤشرا الصوت والمساءلة والاستقرار السياسي تأثيرًا معنويًا، مما يعني أن هذه الأبعاد من الحوكمة، رغم أهميتها على المستوى الكلي، لا ترتبط مباشرة بقرارات البنوك في تصنيف القروض وتكوين المخصصات، بل قد يكون تأثيرها غير مباشر أو طويل الأمد.

5-يمكن الاستنتاج أن التحفظ المحاسبي في البنوك العربية يتأثر بشكل أكبر بالعوامل المرتبطة بـ كفاءة الحكومة وصرامة البيئة القانونية والتنظيمية، أكثر من تأثره بمؤشرات المشاركة السياسية أو الاستقرار العام.

5-2التوصيات

1-على الحكومات العربية العمل على رفع كفاءة الأداء الإداري والخدمات الاقتصادية، لما له من أثر مباشر في تحسين قدرة المقترضين على السداد وتقليل القروض المتعثرة، بما ينعكس إيجابًا على مستويات التحفظ المحاسبي.

2-بالرغم من أن نتائج سيادة القانون وجودة التنظيم أظهرت علاقة موجبة مع القروض المتعثرة، إلا أن ذلك يعكس تشددًا في الرقابة والإفصاح. لذا يُقترح الاستمرار في تقوية هذه الأبعاد مع توفير آليات توازن تمنع تحميل البنوك أعباء مبالغ بها من المخصصات قد تؤثر على ربحيتها.

3-تفعيل سياسات مكافحة الفساد داخل القطاع المصرفي فعلى الرغم من أن السيطرة على الفساد لم تكن معنوية، إلا أن تعزيز الرقابة المؤسسية والشفافية داخل البنوك يمكن أن يحد من منح القروض غير السليمة ويقلل من المخاطر الائتمانية على المدى البعيد.

4-دمج مؤشرات الحوكمة غير المؤثرة بشكل مباشر (الصوت والمساءلة، الاستقرار السياسي) في استراتيجيات القطاع المالي أذ ينبغي تحويل هذه المؤشرات من أطر سياسية عامة إلى آليات عملية داخل النظام المصرفي، مثل تحسين الإفصاح المحاسبي والمساءلة الداخلية، ليظهر أثرها بوضوح في القوائم المالية.

5-تعزيز تطبيق المعايير الدولية (IFRS 9): حيث إن نتائج الدراسة أوضحت أن البيئة القانونية والتنظيمية الصارمة تدفع البنوك نحو زيادة الإفصاح عن القروض المتعثرة، لذا يُقترح دعم البنوك العربية في تبني ممارسات متقدمة لتقدير الخسائر المتوقعة بما يوازن بين الشفافية والمحافظة على استقرار النظام المالي.

شكر وتقدير: أتقدم بالشكر والعرفان للذين ساهموا في تسهيل مهمة الباحث بأي معلومة خدمت البحث.

التمويل: لم تقوم اية جهةٍ بتقديم تمويل لدعم هذا البحث.

مساهمة المؤلف: قام الباحث المؤلف بأجراء كل ما في البحث سواء الجانب النظري او الجانب التطبيقي وكذلك التعديلات المطلوبة

الذكاء الاصطناعي التوليدي والتقنيات المدعومة بالذكاء الاصطناعي في عملية الكتابة: لم يعتمد الباحث على برامج الذكاء الصناعي في انجاز بحثهم.

تضارب المصالح: يُقرّ المؤلف بعدم وجود تضارب مصالح يتعلق بالمضمون أو التأليف أو نشر هذا البحث.

نبذة قصيرة عن كل مؤلف:

المؤلف الأول: م د. امير حازم عبد الرحمن حاصل على شهادة الماجستير والدكتوراة في المحاسبة.

المصادر References

1. Beatty, A., & Weber, J. (2006). Accounting discretion in fair value estimates: An examination of SFAS 142 goodwill impairments. Journal of *Accounting Research, 44(2), 257–288.*

2. Bushman, R. M., & Williams, C. D. (2012). Accounting discretion, loan loss provisioning, and discipline of banks' risk-taking. Journal of *Accounting and Economics, 54(1), 1–28.*

3. Kaufmann, D., Kraay, A., & Mastruzzi, M. (2010). The Worldwide Governance Indicators: Methodology and analytical issues. *World Bank Policy Research Working Paper No. 5430.*

4. La Porta, R., Lopez-de-Silanes, F., Shleifer, A., & Vishny, R. W. (1998). Law and finance. *Journal of Political Economy, 106(6), 1113–1155.*

5. Louzis, D. P., Vouldis, A. T., & Metaxas, V. L. (2010). Macroeconomic and bank-specific determinants of non-performing loans in Greece: *A comparative study of mortgage, business and consumer loan portfolios* (Bank of Greece Working Paper). .

6. Salas, M. B., Lamothe, P., Delgado, E., Fernández-Miguélez, Á. L., & Valcarce, L. (2024). Determinants of Nonperforming Loans: A Global Data Analysis. ***Computational Economics**, 64, 2695–2716.*

7. Watts, R. L. (2003). Conservatism in accounting — Part I: Explanations and implications. ***Accounting Horizons**, 17(3), 207–221. (Available PDF/SSRN).*

8. Basu, S. (1997). The conservatism principle and the asymmetric timeliness of earnings. Journal of *Accounting and Economics, 24(1), 3–37.*

9. Bushman, R. M., & Piotroski, J. D. (2006). Financial reporting incentives for conservative accounting: The influence of legal and political institutions. Journal of *Accounting and Economics, 42(1–2), 107–148.*

10. Gonzalez, J. S., & Garcia-Meca, E. (2014). Does corporate governance influence earnings management in Latin American markets? Journal of *Business Ethics, 121(3), 419–440.*

11. Kaufmann, D., Kraay, A., & Mastruzzi, M. (2010). The Worldwide Governance Indicators: Methodology and analytical issues. *World Bank Policy Research Working Paper No. 5430.*

12. La Porta, R., Lopez-de-Silanes, F., Shleifer, A., & Vishny, R. W. (1998). Law and finance. Journal of *Political Economy, 106(6), 1113–1155.*

13. Louzis, D. P., Vouldis, A. T., & Metaxas, V. L. (2012). Macroeconomic and bank-specific determinants of non-performing loans in Greece: A comparative study of mortgage, business and consumer loan portfolios. Journal of *Banking & Finance*, 36(4), 1012–1027.

14. Watts, R. L. (2003). Conservatism in accounting — Part I: *Explanations and implications. Accounting Horizons, 17(3), 207–221.*

15. Ball, R., & Shivakumar, L. (2005). Earnings quality in UK private firms: Comparative loss recognition timeliness. Journal of *Accounting and Economics, 39(1), 83–128.*

16. Beatty, A., & Liao, S. (2014). Financial accounting in the banking industry: A review of the empirical literature. Journal of *Accounting and Economics, 58(2-3), 339–383.*

17. Kaufmann, D., Kraay, A., & Mastruzzi, M. (2010). The worldwide governance indicators: Methodology and analytical issues. *World Bank Policy Research Working Paper No. 5430.*

18. Laeven, L., & Levine, R. (2009). Bank governance, regulation and risk taking. Journal of *Financial Economics, 93(2), 259–275.*

19. Kaufmann, D., Kraay, A., & Mastruzzi, M. (2010). The Worldwide Governance Indicators: Methodology and analytical issues *(World Bank Policy Research Working Paper No. 5430). World Bank.*

20. La Porta, R., Lopez-de-Silanes, F., Shleifer, A., & Vishny, R. W. (1998). Law and finance. Journal of *Political Economy, 106(6), 1113–1155.*

21. Laeven, L., & Levine, R. (2008). Bank governance, regulation and risk taking. *NBER Working Paper No. 14113*.

22. Louzis, D. P., Vouldis, A. T., & Metaxas, V. L. (2012). Macroeconomic and bank-specific determinants of non-performing loans in Greece: A comparative study of mortgage, business and consumer loan portfolios. Journal of *Banking & Finance, 36(4), 1012–1027*.

23. Bushman, R. M., & Williams, C. D. (2012). Accounting discretion, loan loss provisioning, and discipline of banks' risk-taking. *Journal of Accounting and Economics, 54(1), 1–18.*

24. Cohen, J., Holder-Webb, L., & Zamora, V. (2022). Accounting comparability, conservatism, executive compensation-performance, and information quality. Journal of *Risk and Financial Management, 15(11), 489*

25. Gutierrez, E. (2011). *Evidence on the role of accounting conservatism in debt contracting. UCLA Anderson School of Management.*